العرب
السبت 2021/05/01
السنة 43 العدد 12047

جولة مصرية ثانية لاستكمال الإصلاحات الاقتصادية

المرحلة الجديدة طوق نجاة لتحقيق تقدم في المجالات الإنتاجية الرئيسية

تستعد مصر لتطبيق مرحلة ثانية من الإصلاح الاقتصادي في يوليو المقبل، تستهدف معالجة الخلل الهيكلي في الأنشطة والتركيز على الجوانب الإنتاجية، بعد تطبيق المرحلة الأولى التي تركزت على إصلاح الجوانب النقدية وسعر صرف العملة المصرية، وحققت نجاحا لافتا، وتجاوزت الكثير من المعوقات الاجتماعية.

أسلوب آخر في توظيف الإمكانيات

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة – أعلن رئيس الوزراء المصري عن إطلاق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ابتداء من يوليو المقبل، وتركز على الاقتصاد الحقيقي عبر زيادة مساهمة قطاعات الصناعة والزراعية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي.

وتستهدف الخطة الجديدة زيادة مساهمة القطاعات الرئيسية من 26 في المئة إلى نحو 35 في المئة خلال السنوات الثلاث المقبلة أي مع حلول العام المالي 2024/2023.

بسنت فهمي

الصناعة والزراعة والاتصالات محاور رئيسية في الخطة

هشام كمال

ثمة عراقيل تحدّ من طموحات أصحاب المشاريع الصغيرة

وتعد المرحلة الثانية من الإصلاح طوق النجاة الحقيقي للاقتصاد، خاصة وأن المرحلة الأولى التي طبقت نهاية 2016، وتجرع خلالها المصريون الدواء المر نجحت في ضبط السياسة المالية، لكنها لم تفلح في جذب معدلات استثمار تتناسب مع جرأة الإصلاحات التي تجنبت حكومات سابقة على مدى 40 عاما الاقتراب منها.

وترتب على القرارات السابقة تخفيض الجنيه بأكثر من مئة في المئة، وتضخمت أسعار الكثير من السلع والخدمات بمعدلات وصلت إلى نحو 32.4 في المئة، فضلا عن تحرير أسعار المحروقات.

ورغم نجاح البرنامج في ضبط المنظومة النقدية وإصلاح تشوهات تسعير المنتجات والقضاء على سعر الصرف الموازي للجنيه أمام سلة العملات الأجنبية، إلا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية تراجعت قبل تداعيات وباء كوفيد – 19، وتفاقمت الأمور مع تباطؤ حركة الاستثمارات العالمية خلال الجائحة.

وكشف التداعيات ميزان المدفوعات الذي رصد تراجع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة خلال النصف الأول من العام المالي الحالي بنسبة 32.3 في المئة.

وتراجعت الاستثمارات من مستويات 4.9 مليار دولار إلى 3.3 مليار دولار، رغم الإشادات التي تلقاها الاقتصاد من مؤسسات مالية عالمية، وفرص قدرته على مواصلة النمو.

وأمعن ميزان المدفوعات في كشف حركة تباطؤ التدفق الاستثماري، بعد أن رصد مؤشرات انخفاض بنسبة 9.5 في المئة خلال العام المالي 2020/2019 وتراجعا في حركة الاستثمارات بلغ 7.5 مليار دولار مقارنة بنحو 8.2 مليار دولار قبل عام.

وتتواكب خطط بدء تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح مع الموازنة الجديدة التي يتم العمل بها بدءا من يوليو المقبل، والتي ترصد حزما من الاستثمارات الحكومية بنحو 22.9 مليار دولار، بزيادة 27.6 في المئة وصفها وزير المالية محمد معيط بأنها معدلات غير مسبوقة.

وتستهدف الاستثمارات تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتعظيم الإنفاق على المشروعات التنموية، على النحو الذي يساعد في الإسراع بتنفيذ مستهدفات رؤية خطة مصر 2030 لإرساء دعائم التنمية الشاملة والمستدامة.

وعبر حزم الإنفاق الاستثماري الحكومي، يتلقى القطاع الخاص جرعة شجاعة تدفعه إلى توسيع نطاق أعماله، ففي أوقات الأزمات تقود الحكومات دفة الاستثمارات لطمأنة القطاع الخاص.

ولفت مستثمرون لـ"العرب" إلى أن نجاح المرحلة الثانية من الإصلاح مرهون بمدى قدرة الحكومة على مواجهة البيروقراطية العميقة التي لا تزال قائمة، رغم خطط التحول الرقمي الهادفة إلى تيسير وسرعة التعاملات مع الجهات الحكومية.

وأكدوا أن الحكومة أعلنت عن انطلاق المرحلة الثانية من البرنامج، لكنها لم تكشف عن ملامحه والحوافز التي تقدمها للقطاع الخاص.

وبالنظر إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي أكدت عليها الحكومة في برنامجها، تتوافق مع عدد من المشروعات القومية التي أعلنت عنها مؤخرا، فقطاع الصناعات التحويلية يتوافق مع خطط فتح الصحراء أمام المستثمرين الأجانب لاكتشاف ثروات التعدين، وإحياء عدد من الصناعات التحويلية التي تزيد القيمة المضافة على هذه الثروات.

أما قطاع الزراعة، فيتوافق مع تدشين دلتا زراعية جديدة في الصحراء الغربية تتسم بالحداثة والتطور في منظومة الزراعية، سواء في طرق الري المتقدمة التي ترشد استهلاك المياه، أو طرق الزراعة نفسها، خلافا لعشوائية الزراعية في الدلتا القديمة.

ويتسق التطوير في محور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع الفورة التي تواكب الانتقال للعاصمة الإدارية وافتتاح أكبر مشروع للتوثيق الإلكتروني بها ويعد الأكبر في الشرق الأوسط.

لكن كان من الأفضل أن تعلن الحكومة عن ملامح وخطط البرنامج وفق جداول زمنية محددة، لأن المرحلة الثانية من البرنامج تركز على قطاعات بعينها، بخلاف المرحلة الأولى التي كانت تستهدف إصلاحا عاما.

وقالت الخبيرة الاقتصادية بسنت فهمي لـ"العرب"، إن "برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، يستهدف تطوير أداء الوزارات والمحافظات والبلديات من الآن وحتى 2030، وهي مرحلة شديدة الصعوبة، فمظلتها تشمل تطوير جميع الأجهزة التنفيذية بالدولة".

وأوضحت أن المحاور الأساسية لبرنامج الإصلاح الهيكلي والممثلة في الاهتمام بالزراعة والأمن الغذائي والصناعة والتدريب والتكنولوجيا، من العناصر المهمة، لكن بيروقراطية الجهاز التنفيذي تعرقل التطبيق.

ويمكن إحراز تقدم ملموس في تطوير أداء الوزارات تزامنا مع عمليات الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة نهاية 2021، لكن ستظل كارثة المحليات قائمة رغم جهود التحول الرقمي، فالموارد البشرية غير مؤهلة، وتحتاج إلى المزيد من التدريب.

ويصعب الحكم على نجاح مراحل الإصلاح الاقتصادي دون الحصول على مردود اجتماعي يشهد على كفاءة المنظومة، الأمر الذي يجعل توفير فرص عمل للشباب مؤشرا مهما في عملية الإصلاح.

كما يصعب أيضا أن تحقق الحكومة مستهدفها بخفض معدلات البطالة إلى 7.5 في المئة العام الحالي والوصول به إلى 7.3 في المئة العام القادم من دون ربط برامج الإصلاح بتوفير فرص للشباب، ما يمنح قطاع الصناعة وزنا في عملية الإصلاح.

وأكد هشام كمال رئيس جمعية مستثمري الألف مصنع بالقاهرة الجديدة، أن الحديث عن تنمية قطاع الصناعة لا يزال مبهما، فالمعوقات لا تزال تواجه صغار المنتجين وأصحاب المشروعات الصغيرة.

وذكر لـ"العرب" أن هيئة التنمية الصناعية وهي الذراع الرئيسية لوزارة الصناعة، لا تمتلك رؤية لتطوير المنظومة الصناعية، بالتالي فالإصلاح الحقيقي لا بد أن يبدأ من هذه النقطة أولا.

ورغم ما تنطوي عليه التصريحات الحكومية من تطمينات للمواطنين حول عدم تكبدهم أعباء نتيجة المرحلة الثانية من الإصلاح الهيكلي، لكن لا يمكن أن تضمن ذلك بسبب اعتماد قطاعاتها الاقتصادية الرئيسة على استيراد الخامات من الأسواق الخارجية، ما يجعلها غير قادرة على ضبط منظومة التسعير بما يتلاءم مع المداخيل الحقيقية للمواطنين.

وتظهر ملامح تلك الإشكالية في حزم الدعم التي تطرحها الموازنة العامة، والتي رصدت في الموازنة المقبلة 20 مليار دولار لدعم برامج دعم الخبز والسلع التموينية والإسكان الاجتماعي والمعاشات، فضلا عن برنامج تكافل وكرامة للأسر الأكثر احتياجا.

الجائحة تُحفز نمو سوق ألعاب الفيديو عالميا

نيويورك – تقود موجة جديدة من اللاعبين الباحثين عن الشبكات الاجتماعية نمو ألعاب الفيديو إلى مستوى أكثر تقدما بفضل الإيرادات الضخمة التي باتت تضمها هذه السوق، مما يجعل هذه الطفرة تعيد صياغة صناعة الترفيه حول العالم خاصة في ظل استمرار الجائحة.

وتشير العديد من البحوث إلى أن الألعاب الإلكترونية في طريقها إلى أن تصبح قوة عملاقة في صناعة الترفيه والتسلية في حياة البشر، نظرا إلى الارتفاع المتسارع في نسب مستخدميها مقارنة بالألعاب التقليدية ووسائل الترفيه الأخرى.

> 300
> مليار دولار إيرادات القطاع بارتفاع لقرابة النصف عن أرقام سابقة عند 175 مليار دولار

وكدليل على ذلك، ذكرت شركة أكسنتشر الاستشارية الأميركية في دراسة نشرتها على موقعها الإلكتروني أن سوق ألعاب الفيديو تدر إيرادات تفوق 300 مليار دولار على المستوى العالمي، فيما أسهمت الجائحة في تحفيز نمو القطاع.

وكانت تقديرات سابقة قد أشارت إلى أن السوق العالمية لألعاب الفيديو تقدر بنحو 175 مليار دولار، وهو ما يعني أن هناك محفزات جديدة جعلت الرقم يقفز إلى مستويات أعلى.

وبينما تأتي 200 مليار دولار من عمليات الإنفاق المباشر على وحدات التحكم والبرامج والاشتراكات وعمليات الشراء داخل اللعبة وعائدات إعلانات الجوّال، تشكل الإيرادات الأخرى والمقدرة بنحو مئة مليار دولار من الصناعات المرتبطة بها مثل الأجهزة المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المخصصة للألعاب والأجهزة الطرفية والمجتمعات المرتبطة بالألعاب.

وبحسب هذه الدراسة التي أجريت على أربعة آلاف لاعب من الأسواق الأربع الكبرى، وهي الصين واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة، بات حجم قطاع ألعاب الفيديو يفوق ذلك العائد لقطاعي السينما والموسيقى مجتمعين.

وقال سيت شولر المسؤول عن قطاع صناعة البرمجيات والمنصات لدى أكسنتشر إن "ظهور منصات جديدة لألعاب الفيديو والنمو السكاني يجعلان شركات ألعاب الفيديو أقل تركيزا على المنتجات وأكثر تمحورا على التجربة".

وأضاف "على القطاع أن يجد توازنا بين حاجات اللاعبين الجدد الحريصين بشدة على التفاعلات الإلكترونية، وتوقعات اللاعبين الأوفياء الذين لا يزالون أكثر الزبائن درًا للإيرادات".

ويضم سوق ألعاب الفيديو 2.7 مليار لاعب في العالم، بازدياد مقداره 500 مليون مستخدم خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ومن المتوقع أن تستمر هذه السوق في النمو مع استقطاب 400 مليون لاعب بحلول نهاية 2023.

ومن بين الوافدين الجدد، 60 في المئة هن نساء و30 في المئة هم دون سن الخامسة والعشرين، فيما الثلث يصنفون أنفسهم على أنهم من غير البيض. ويستفيد هؤلاء اللاعبون بشكل خاص من الإمكانات التي توفرها الألعاب على الأجهزة المحمولة.

أما اللاعبون "المخضرمون" فهم في المقابل بأكثريتهم من الرجال البيض فوق سن 25 عاما.

ويقول محللون إن التوسع المستمر في هذه السوق له آثار ضخمة على العديد من الشركات العاملة ضمن نظام الألعاب، بما في ذلك المطورين والموزعين ومنشئي المحتوى ومنصات الألعاب.

ويبرز النطاق الاقتصادي للألعاب من خلال تأثيرها الكبير على الترفيه والثقافة على مستوى العالم حيث تشمل امتيازات الأفلام الناجحة وألعاب الفيديو محفزا للجمهور من أجل الإدمان عليها بشكل أكثر مما هي عليه اليوم في المستقبل.

كما يتم استخدام الابتكارات التي ولدت في مجال الألعاب على نطاق واسع في قطاعات أخرى أيضًا، من الطب والدفاع إلى تدريب الشركات والتعليم.

ويجلب الاعتماد الواسع للهواتف الذكية على مستوى العالم المزيد من اللاعبين الجدد إلى عالم الألعاب. ويقول المختصون في المجال إن أجهزة الهواتف ستستمر في إتاحة فرص جديدة في الألعاب لم تكن موجودة حتى قبل بضع سنوات فقط.

وتكيفت هذه الصناعة الآخذة في النمو من خلال التأكيد بشكل متزايد على البعد الاجتماعي للألعاب بدلا من تفكيك الأسواق الحالية لوحدات التحكم وألعاب الكمبيوتر الشخصي.

شبكة اجتماعية واسعة للترفيه

الأردن يشهد عطالة لنصف شبابه ونزيفا استثنائيا في الوظائف

عمان – أفادت أحدث المؤشرات بأن نصف الشباب في الأردن باتوا عاطلين عن العمل مع بروز نزيف استثنائي للوظائف، الأمر الذي يضاعف التحديات الاقتصادية والاجتماعية أمام البلد الذي يكافح للتغلب على تداعيات الوباء، في ظل محدودية موارده واعتماده على المساعدات الخليجية والدولية.

وكشفت المرصد العمالي الأردني، وهي وحدة تتبع مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية وتُعنى بشؤون العمال وسوق العمل، في تقرير صدر الجمعة، أن اقتصاد البلاد خسر 140 ألف وظيفة في 2020، جراء تداعيات تفشي جائحة كورونا.

وأضاف المرصد في التقرير، الذي أصدره بمناسبة يوم العمال العالمي، الذي يوافق الأول من مايو إنه "للعام الثاني على التوالي، ترزح الغالبية الساحقة من عمال العالم تحت وطأة واحدة من أصعب الأزمات العالمية، حيث خسر العالم عشرات الملايين من الوظائف وفقد عشرات الملايين من العاملين سبل كسب عيشهم".

وقال إن "الأردن لم يكن بعيدا عن هذا المسار إذ ارتفع معدل البطالة في الربع الأخير من عام 2020 بواقع 5.7 نقاط مئوية إلى 24.7 في المئة، من 19.3 في المئة" في الربع المقابل من 2019. وأشار إلى أن معدل البطالة بين الشباب الأردني ارتفع بمعدلات غير مسبوقة ليصل إلى 47.8 في المئة بنهاية العام الماضي.

مرصد العمال الأردني

الاقتصاد الأردني خسر في العام الماضي 140 ألف وظيفة

المرصد العمالي الأردني

ولطالما حذر خبراء اقتصاد من تفشي البطالة في الأردن في ظل ظروف كورونا الضاغطة على مختلف المؤسسات والشركات، التي قد تتخلى عن أعداد كبيرة من العاملين لديها أو التي قد تتوقف أعمالها.

وقد أدت الأزمة بالفعل إلى تراجع سبل كسب العيش لعشرات الآلاف من العاملين والعاملات غير المنظمين سواء كانوا يعملون في الاقتصاد المنظم أو غير المنظم.

ويقول خبراء المرصد إن العمال الذين تأثروا بتداعيات الجائحة ينتشرون في غالبية القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاعات الإنشاءات والزراعة وتجارة التجزئة والنقل وجميع الأعمال بنظام المياومة.